مسند

الإمام أحمد بن حنبل

(١٦٤ - ٢٤١ هـ)

حقق هذا الجزء وخرج أحاديثه وعلق عليه

شعيب الأرنؤوط

محمد نعيم العرقسوسي إبراهيم الزيبق عادل مرشد

الجزء الثامن والعشرون

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

مؤسسة الرسالة
للطباعة والنشر والتوزيع

وطى المصيطبة
شارع حبيب أبي شهلا
بنـاء المسكن
تلفاكس: (٩٦١١)
٨١٥١١٢ - ٣١٩٠٣٩ - ٦٠٣٢٤٣
ص.ب. : ١١٧٤٦٠
برقياً: بيوشران
بيروت - لبنان

Al-Resalah
PUBLISHERS

BEIRUT
LEBANON
Telefax: (9611)
815112 - 319039 - 603243
P.O. Box: 117460
E-mail:
Resalah(a)cyberia.net.lb
Web Location:
Http://www.resalah.com

١٦٩٣٧- حدَّثنا أبو المُغِيرة، قال: حدَّثنا صفوان، قال: حدَّثني أَزْهر ابنُ عبدِ الله الهَوْزَني. قال أبو المغيرة في موضع آخر: الحَرَازي -عن أبي عامرٍ عبدِ الله بنِ لُحَيٍّ، قال:

حَجَجْنا مع معاويةَ بنِ أبي سُفيان، فلمَّا قَدِمْنا مكةَ قامَ حين صَلَّى صلاةَ الظُّهْرِ، فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ أَهْلَ الكِتابيْنِ افْتَرَقُوا في دِينِهِمْ على ثِنْتَيْنِ وسَبْعِينَ مِلَّةً، وإنَّ هٰذه

= وبقية بن الوليد مدلس ويسوي، وقد عنعن، والبابلتي ضعيف. وأبو هزان: روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» ٧/ ١٠، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٦/ ٣٨٢، وقال: وقد أدرك معاوية.

ومن طريق أبي هزان كذٰلك رواه البخاري في «تاريخه الكبير» ٧/ ١٠، والطبراني ١٩/ (٩١٥) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي ابن زبريق، عن عمرو بن الحارث -وهو ابن الضحاك الزبيدي-، عن عبد الله بن سالم الأشعري، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن فضيل بن فضالة، عنه (يعني عن أبي هزان)، عن معاوية. وهٰذا إسناد ضعيف أيضاً، إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي، ضعيف في روايته عن عمرو بن الحارث، وعمرو ابن الحارث وثقه ابن حبان فقال: مستقيم الحديث، غير أن الذهبي قال في «الميزان»: تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم زبريق، ومولاة له اسمها علوة، فهو غير معروف العدالة.

وأورده الهيثمي في «المجمع» ٨/ ٢٦٣، وقال: رواه الطبراني بإسنادين، أحدهما حسن.

وقد سلف بنحوه بإسناد صحيح برقم (١٦٩١١).

قال السندي: قوله: بحسن رغبة، أي: حسن طلب منه.

وحسن هدي، أي: حسن إرسال مني، بأن أحسن في الطلب، فأحسنت له في الإعطاء والإرسال إليه.

الأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ على ثلاثٍ وسَبْعِينَ مِلَّةً -يعني: الأهواءَ-، كُلُّها في النَّارِ إلا واحِدة، وهي الجَماعَةُ، وإنَّهُ سَيَخْرُجُ في أُمَّتِي أَقْوامٌ تَجارَى بهم تِلْكَ الأَهْوَاءُ كما يَتَجارَى الكَلَبُ بِصَاحِبِه، لا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ ولا مَفْصِلٌ إلاَّ دَخَلَهُ». والله يا معشرَ العَرَبِ لئن لم تَقُوموا بما جاء به نَبِيُّكم ﷺ، لَغيرُكُم من النَّاسِ أَحْرى أَنْ لا يَقوم بِهِ[1].

---

(١) إسناده حسن، وحديثُ افتراق الأمة منه صحيح بشواهده. أزهر بن عبد الله الهوزني، اختُلف في اسم أبيه ونسبته، فتعددت ترجمتُه في كتب الرجال، قال البخاري: أزهر بن يزيد، وأزهر بن سعيد، وأزهر بن عبد الله، الثلاثة واحد، ونسبوه مرة مرادي، ومرة حمصي، ومرة هوزني، ومرة حَرَازي، قلنا: وأشبع القولَ فيه الحافظ في «تهذيب التهذيب»، وقد روى عنه جمع، ووثقه العجلي، وذكره ابنُ حبان في «الثقات»، وفرقه، فجعله أربعة، وقال الذهبي في «الميزان»: تابعي حسن الحديث، لكنه ناصبي، وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق تكلموا فيه للنصب. وبقية رجاله ثقات. أبو المغيرة: هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، وصفوان: هو ابن عمرو السكسكي.

وأخرجه أبو داود (٤٥٩٧) من طريق الإمام أحمد، بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو داود (٤٥٩٧) كذلك، والدارمي ٢/٢٤١، والطبراني في «الكبير» ١٩/(٨٨٤)، والآجري في «الشريعة» ص١٨، والمروزي في «السنة» ص١٥، والبيهقي في «الدلائل» ٦/٥٤٢ من طريق أبي المغيرة، به.

وأخرجه مطولاً ومختصراً أبو داود (٤٥٩٧)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» ٢/٣٣١-٣٣٢، و٣/٣٨٨، وابن أبي عاصم في «السنة» (١) و(٢) و(٦٥) و(٦٩)، والطبراني في «الكبير» ١٩/(٨٨٤) و(٨٨٥)، والمروزي في «السنة» ص١٤-١٥، والحاكم في «المستدرك» ١/١٢٨، واللالكائي في =